

Distr.: General  
5 June 2024  
Arabic  
Original: Arabic/English



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي  
الدورة السابعة والخمسون  
نيويورك، 24 حزيران/يونيه - 12 تموز/يوليه 2024

تجميع للتعليقات على مشروع القانون النموذجي بشأن إيصالات المستودعات

الإضافة 1

المحتويات

الصفحة

2	..... ثانيا- التعليقات الواردة من الحكومات (تابع)
2	..... ألف- المملكة العربية السعودية
3	..... باء- الولايات المتحدة الأمريكية



الرجاء إعادة استعمال الورق



## ثانياً - التعليقات الواردة من الحكومات (تابع)

## ألف - المملكة العربية السعودية

[الأصل: بالعربية]

[4 حزيران/يونيه 2024]

## الآراء والاستفسارات حيال مشروع القانون النموذجي بشأن إيصال المستودعات

الآراء والاستفسارات

القانون النموذجي بشأن إيصال المستودعات

- المادة 1- نطاق الانطباق  
النطاق لا يحتوي على تعاريف أو التزامات، كما هو ظاهر من مشروع القانون. فالنطاق يكون زمانياً أو مكانياً أو عدم انطباق قانون أو اتفاقية أخرى.  
ولم يتطرق مشروع القانون للأحكام المتعلقة بالمستودع وتنظيمه بالرغم من أهميتها.  
من المهم بيان تعريف "المستودع".
- المادة 2- التعاريف  
الفقرة 2: في تعريف "السجل الإلكتروني"، لم يتضح هل تقتزن المعلومات بالإيصال أم المستودع.  
الفقرة 3: لم يتضح ما إذا كانت عبارة "في حالة إيصال مستودع إلكتروني قابل للتداول صادر لأمر شخص مسمى" تشمل آخر شخص ظهر له الإيصال.  
الفقرة 7: لماذا لا يكون الاتفاق جزءاً من ذات الإيصال الذي يصدر بإرادة الطرفين ويتم تداوله؟ حيث قد يتم تظهير الإيصال بدون اتفاق التخزين.  
هل يمكن صدور إيصال المستودع في شكل ورقي وإلكتروني في آن واحد؟  
المعيار غير واضح. ولم توضح المادة متى تكون الطريقة موثوقة أو غير موثوقة. ويُقترح توضيح ذلك.  
لم يتضح نوع التأكيدات التي يقدمها المودع، وهل تكون كتابية أم يُكتفى بالتأكيدات الشفوية؟
- المادة 3- شكل إيصال المستودعات.  
المادة 6 مكرراً- إيصال المستودع الإلكتروني  
المادة 7- التأكيدات التي يقدمها المودع
- المادة 8- إدماج اتفاق التخزين في إيصال المستودع  
المادة 10- معلومات إضافية يجوز تضمينها في إيصال المستودع  
المادة 11- البضائع المعبأة في ظروف مختومة والحالات المماثلة  
المادة 13- فقدان إيصال المستودع أو تلفه  
المادة 40- تعديل إيصال المستودع الإلكتروني
- في الفقرة (ب) من هذه المادة، لا يتضح كيف تكون غير متسقة وجميع بنود اتفاق التخزين واردة في إيصال المستودع وفق الفقرة (1) من هذه المادة.  
الفقرة (2) من هذه المادة لم توضح مدة معينة لاستيفاء المتطلبات.  
هل من المناسب أن يحكمها العرف التجاري بدلا من التفصيل فيها في هذا القانون؟  
هل يجب أن يُقدّم دليل على فقدان؟ وهل بالإمكان تقديم تعهد بفقدانه بدلا عن الدليل؟  
لم توضح المادة ما إذا كان يجوز تعديل بيانات الإيصال الورقي كما هو الحال في الإيصال الإلكتروني.

[الأصل: بالإنكليزية]

[4 حزيران/يونيه 2024]

## المادة 2- التعاريف

### البديل 2

بوجه عام، نجد أن التعريف الوارد في البديل 2 غامض ولا يحقق هدف التبسيط (على سبيل المثال، الإشارات الواردة في (أ) '1' و(ب) '1' إلى كيفية تحقيق السيطرة زائدة عن الحاجة). ونحن نفضل البديل 1.

## المادة 6- إيصال المستودع الإلكتروني

نقترح حذف عبارة "مفعوله أو" في الفقرة (2) لتتماشى مع الفقرة (1) (ب) التي تشير إلى الصلاحية فقط.

## المادة 9- إدماج اتفاق التخزين في إيصال المستودع

لا نرى ضرورة لعبارة "أي شخص يصبح". فمصطلح حائز معرف ويوفر السياق اللازم. ولا نعتقد أن الإحالة المرجعية إلى المادة 16 ضرورية. ففي حين أن المادة 15 تتناول عملية كيف يصبح الشخص حائزا، فإن المادة 16 تنص على الحقوق التي يكتسبها الحائز.

## المادة 13- فقدان إيصال المستودع أو تلفه

لا نعتقد أن الإشارة إلى "في حدود المعقول" فيما يتعلق بالتكاليف ضرورية لأن فاتحة المادة تنص بالفعل على أن المتطلبات المنصوص عليها في الفقرات (أ) إلى (د) يجب أن تكون معقولة. وقد لا نحتاج أيضا إلى إدراج أي من الخيارين الواردين بين معقوفتين، لأن هذا البند تخييري، وقد يطلب المشغل رسوما إضافية أو لا يطلبها. ومن ثمّ يمكن أن يكون نص الفقرة (د) كما يلي: "سداد التكاليف المتكبدة لاستبدال إيصال المستودع". وأخيرا، تنتهي المادة 13 (5) بالإشارة إلى "قوانين أخرى"، في حين أن مشروع القانون النموذجي يشير في مواضع أخرى (انظر مثلا المادة 10 (2)) إلى "قانون آخر" بصيغة المفرد. ونقترح مواءمة هذه الإشارات.

## المادة 25- الحق الرهنى لمشغل المستودع

النظر في الاستعاضة عن عبارة "حسبما يسمح به" بكلمة "بمقتضى". وقد استُخدمت هذه الصيغة أعلاه في المادة 17 (2) و19.

## المادة 30- إنهاء مشغل المستودع للتخزين

نقترح عكس ترتيب الفقرتين (2) و(3) بحيث يكون من الواضح أن الفقرة 2 الحالية تنطبق على أي إشعار مطلوب بموجب هذه المادة، بصرف النظر عن العلم بوجود شخص لديه مصلحة في البضائع من عدمه. وإضافة إلى ذلك، قد يكون من الأوضح استخدام عبارة "الإشعار المطلوب بموجب هذه المادة" بدلا من "الإشعار المطلوب بموجب الفقرة 1".

وفي الفقرة (3) الحالية، نقترح الاستعاضة عن عبارة "على وشك التعرض" بعبارة "سوف تتعرض"، نظرا لكونها أوضح ومحددة.

المادة 35- حقوق مشغل المستودع والتزاماته

النظر في حذف عبارة "عملا بالفقرة 1 من المادة 34" لأنها غير ضرورية. وينبغي أن يكون واضحا من سياق هذا الفصل كيف يمكن تحويل السند الرهنى.

---